مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الاجتماع القيادي الفلسطيني

في ظلّ المواقف الفلسطينية التي أجمعت على رفض الاتفاق الإماراتي – الإسرائيلي، وتقديمه للتطبيع قبل التوصل إلى حل الدولتين، عُقد لقاء الأمناء العامّين للفصائل الفلسطينية في رام الله وبيروت،عبر تقنية الربط التلفزيوني، برئاسة الرئيس محمود عباس، وبمشاركة حركتي حماس والجهاد الإسلامي وأمناء الفصائل وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وممثّلي فلسطينيي الداخل المحتل عام 1948.

وقد اتفق المجتمعون في بيانهم الختامي على تشكيل لجنة من شخصيات وطنية وازنة، تحظى بثقة الجميع، كي تقدّم رؤية استراتيجية لتحقيق إنهاء الانقسام والمصالحة والشراكة، خلال مدة لا تتجاوز خمسة أسابيع، لتقديم توصياتها للجلسة المرتقبة للمجلس المركزي؛كما توافقوا على تشكيل لجنة وطنية موحّدة لقيادة المقاومة الشعبية الشاملة، على أن توفّر اللجنة التنفيذية لها جميع الاحتياجات اللازمة لاستمرارها.

وأكد رئيس المكتب السياسي لحركة (حماس)، إسماعيل هنيّة، أن حركته تسعى لوضع آليات للمحافظة على دورية اجتماع الأمناء العامّين للفصائل، وذلك بهدف مراجعة ما تم اعتماده، وتنفيذ التوصيات؛ وأضاف أن اجتماع الأمناء الذي تم بعد تسع سنوات جاء في مرحلة دقيقة، ليحقّق العمل على إنقاذ المشروع الوطني بكلّ ألوانه، وتحصين البيت الفلسطيني، وعدم السماح باختراقه.

يُشار إلى أن هناك ظروفاً موضوعية لتنظيم هذا الاجتماع، فضلاً عن الأسباب المعروفة، والمتمثّلة في فشل نهج المفاوضات في تحصيل أي حق من حقوق الشعب الفلسطيني؛ وكذلك فشل المقاومة في فك الحصار عن غزة رغم التضحيات الكبيرة والصمود الأسطوري. والأسباب الجديدة، وهي ليست جديدة تمامًا، تتمثل في الخطة الأميركية الصهيونية في ضم الضفة الغربية

رسمياً، لتصبح كل فلسطين التاريخية (إسرائيل الكبرى) يحكمها نظام استعماري وفصل عنصري دموي، وفي إسقاط أنظمة عربية، هي أصلًا ساقطة، في مستنقع التطبيع والتحالف المعادي.

والسؤال هنا: هل يشكّل اجتماع الأمناء العامّين للفصائل الفلسطينية المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، بمشاركة "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، خطوة تكتيكية تتعلق بمصالح الفصيلين المتصارعين، وتعرّض كل منهما لخطر وجودي نابع من عمل الولايات المتحدة و«إسرائيل» والأنظمة العربية المطبّعة على خلق بديل للقيادة الفلسطينية، وبالتالي ضرب تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية لكلّ مكوّنات الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده؟ أم هو خطوة استراتيجية ترتكز على القواسم المشتركة والمصير الواحد؟

وهنا تكمن المشكلة، إذ إن الدعوة لوقف التطبيع مع العدو في إطار التصدي للصفقة التصفوية تأتي من توجه فلسطيني رسمي مارس التطبيع منذ العام 1993؛ وبالتالي شكّل المدخل الذي استطاعت دولة الأبرتهايد من خلاله الولوج للعالم العربي وفتح ممثليات ومكاتب في قطر وعُمان والإمارات والمغرب وتونس، بعد تبادل السفارات مع كلٍ من الأردن وموريتانيا.

وكانت هناك مطالبة بعقد اجتماع الإطار القيادي الموقت (لجنة تفعيل المنظمة)، الذي عُقد مرّة واحدة، المنصوص عليه في اتفاق القاهرة الموقّع في أيار 2011، والذي يتمتع بصلاحيات واسعة إلى حين عقد مجلس وطني توحيدي تنبثق عنه لجنة تنفيذية ومجلس مركزي، بمشاركة حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

وكان الرئيس محمود عباس وحركة فتح قد رفضا تفعيل الإطار القيادي الموقت لعدد من الأسباب: أوّلها، كونه يخلق قيادة جديدة للمنظمة، وأصلًا تمّت الموافقة عليه بضغط مصري أيام صعود «الإخوان المسلمين» بعد ثورة 25 يناير وعشيّة تولّي محمد مرسي سدة الرئاسة المصرية. وثانيها، كونه يؤدّي إلى مشاركة حركتي حماس والجهاد في المنظمة من دون إنهاء انفصال غزة، وسيطرة "حماس" عليها؛ أي أن "حماس" ستكسب من دون إنهاء "انقلابها".

وثالثها، هناك ثمن ستدفعه المنظمة، إسرائيليًا وأميركيًا، وربما عربيًا وأوروبيًا ودوليًا، لانضمام حركتي حماس والجهاد من دون موافقتهما على شروط اللجنة الرباعية الدولية.

بعد ذلك، استُبدلت المطالبة بعقد الإطار القيادي الموقت بالدعوة إلى تشكيل وتفعيل اللجنة التحضيرية لعقد المجلس الوطني التوحيدي، التي عقدت اجتماعًا يتيمًا في كانون الثاني 2017، ولم تواصل؛ ثم انتقلت المطالبة إلى عقد اجتماع قيادي بمشاركة الأمناء العامين الفصائل. وها هو أخيرًا يمكن أن يرى النور.

إن التوقعات من هذا الاجتماع منخفضة، حيث شهدنا سلسلة لا تنتهي من الاتفاقات والاجتماعات التي لم تطبّق بنودها وقراراتها، أو طبّقت جزئيًا، وسرعان ما انهارت. وهي بدأت بإعلان القاهرة في آذار 2005، ومرورًا بوثيقة الأسرى في العام 2006، واتفاق مكة في العام 2007، واتفاق القاهرة الأوّل (اتفاق المصالحة) في العام 2011، وإعلان الدوحة في العام 2012، واتفاق الشاطئ في العام 2014، وليس انتهاءً باتفاق القاهرة الثاني (اتفاق تمكين الحكومة أولًا) في العام 2017.

من جهته، قال المحلّل الإسرائيلي في موقع "والا" العبري، أمير بوخبوط، إن إسرائيل تنظر بعين الخطورة للتقارب الحمساوي – الفتحاوي، وهو يشكّل خطراً استراتيجياً؛ والجيش، ممثلاً بهيئة الأركان العامة، يراقب عن كثب تقارب حركة حماس مع السلطة الفلسطينية وكبار الشخصيات في حركة فتح.

وأضاف بوخبوط أن هناك خوفاً من سيطرة «حماس» على مراكز النفوذ في الضفة الغربية، وأيضاً على المخيّمات الفلسطينية في لبنان؛ وختم بأن الجيش يعتبر هذا التقارب بين «حماس» و«فتح» خطوة خطيرة استرتيجيا على «إسرائيل».

اتفاقية «السلام» بين «إسرائيل» والإمارات

من المقرّر أن يستضيف البيت الأبيض مراسم توقيع اتفاق (السلام التأريخي) بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، يوم الثلاثاء المقبل، المصادف في الـ15 من الشهر الجاري، بحضور

بنيامين نتنياهو والرئيس دونالد ترامب. ومن المتوقع أن يمثّل الإمارات وزيرخارجيتها عبدالله بن زايد،شقيق ولي العهد محمد بن زايد آل نهيان.

وكانت الإمارات والولايات المتحدة و«إسرائيل» قد أصدرت بياناً ثلاثياً مشتركاً في ضوء زيارة الوفد الأمريكي – الإسرائيلي للعاصمة الإماراتية أبوظبي، برئاسة غاريد كوشنر، كبير مستشاري الرئيس الأمريكي. بحسب وكالة الأنباء الإماراتية "وام"، قال البيان إن معاهدة السلام "تمثل خطوة شجاعة نحو منطقة شرق أوسط أكثر استقراراً وتكاملاً وازدهاراً".

وجاء في البيان الثلاثي: "تمثّل معاهدة السلام التي تم التوصل إليها بين دولة الإمارات ودولة إسرائيل، برعاية أمريكية، في 13 –8– 2020، خطوة شجاعة نحو منطقة شرق أوسط أكثر استقراراً وتكاملاً وازدهاراً. توفّر معاهدة السلام تفكيراً جديداً حول طريقة معالجة مشاكل المنطقة وتحدياتها، مع التركيز على الخطوات العملية التي لها نتائج ملموسة، حيث تحمل في طياتها الوعد ببناء جسور جديدة تعمل على خفض تصعيد النزاعات القائمة ومنع نشوب صراعات جديدة في المستقبل؛ وتأتي هذه المعاهدة في الوقت المناسب.. فعلى مدى العقد الماضي، شهدنا زيادة ملحوظة في الحروب والدمار والنزوح وتحوّل ديموغرافي متزايد نحو الشباب.. ولذلك، فإذا أردنا تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة، فإنه يجب أن نستجيب بشكل فعّال لكلّ هذه المغيرات.

أطلقت المعاهدة فرصة تاريخية في إقامة علاقات اعتيادية بين دولة الإمارات و دولة إسرائيل، والتي أدّت إلى وقف خطط ضم دولة إسرائيل الأراضي الفلسطينية.

وتحثّ الولايات المتحدة ودولة الإمارات القادة الفلسطينيين على إعادة الانخراط مع نظرائهم الإسرائيليين في المناقشات الرامية إلى تحقيق السلام.

وأعقب ذلك إلغاء دولة الإمارات رسمياً قانون المقاطعة الذي تم إصداره قبل 40 عاماً، ممّا سمح للشركات والأفراد من دولة الإمارات بإقامة علاقات تجارية مباشرة مع دولة إسرائيل.

وبدأ الوزراء من دولة الإمارات ودولة إسرائيل من مختلف القطاعات، ولا سيّما في الشؤون الخارجية والأمن الغذائي، مناقشاتهم الرسمية الأولى حول فرص وآفاق التعاون الثنائي.. وسجّلت

أول رحلة تجارية لشركة طيران (إلعال) الإسرائيلية إلى الإمارات العربية المتحدة، تحمل مسؤولين إسرائيليين ووسائل إعلام..

وأعلن بنيامين نتنياهو أن إسرائيل والإمارات وقّعتا على أول بروتوكول تفاهم بينهما، يتمحور حول البنوك والتمويل. وبموجب الاتفاق، سيعمل الطرفان على تشكيل لجنة مشتركة تعمل على تمكين وتعزيز الاستثمار الإسرائيلي – الإماراتي المتبادل والتعاون في الخدمات المالية.

كما ستقيم إسرائيل والإمارات مجموعات عمل لفحص الاستثمارات المشتركة، وهل تفي بجميع المعايير الدولية، بما في ذلك تدابير مكافحة غسل الأموال ورعاية الإرهاب.

وقال المدير العام لوزارة الخارجية الإماراتية، جمال المشرخ إن بلاده حصلت على ضمانات وتأكيدات من الولايات المتحدة وإسرائيل بعدم تنفيذ خطة الضم في الضفة وغور الأردن. وأوضح أن التطبيع سيستمر حتى لو نفّذت إسرائيل وبسطت سيادتها على مناطق في الضفة، قائلاً: "لا يمكننا التكهن بما ستفعله إسرائيل في المستقبل، لكن لدينا ضمانات من الولايات المتحدة، وكذلك من إسرائيل؛ ونحن نثق في تلك التأكيدات". وتطرّق المسؤول الإماراتي إلى صفقة أسلحة تبيع بموجبها الولايات المتحدة طائرات "F-35" إلى أبو ظبي، قائلاً: إن الطلب موجود منذ فترة طويلة، ولم يكن هذا هو الشرط أو المحرّك لهذه الاتفاقية.

كما كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" النقاب عن دراسة «إسرائيل» لطلب تعويض من أمريكا، مقابل تزويد الولايات المتحدة، طائرات الـ f-35 للإمارات.

وأضافت أن المنظومة الأمنية تجري مداولات حول التعويض الذي ستطلبه مقابل صفقة الأسلحة بين الولايات المتحدة والإمارات، وأن إسرائيل قد تطلب زيادة الدعم العسكري الأمريكي،وامتلاك وسائل قتالية متقدمة، مقابل بيع طائرات الـF-35 للإمارات، من أجل الحفاظ على التفوّق الإسرائيلي؛ وأن المنظومة الأمنية باتت تدرك أن بيع طائرات الـF-35 للإمارات أصبح أمرًا واقعًا. ولذلك، ستعمل على الحفاظ على التفوّق الجوي الإسرائيلي. وأشارت الصحيفة إلى أن إدارة ترامب ستسعى إلى إقناع الكونغرس بالمصادقة على بيع الأسلحة المتطورة للإمارات، وستسوّغ ذلك باتفاق التحالف وتطبيع العلاقات بين الإمارات و«إسرائيل».

من جهتها، خفّفت القيادة الفلسطينية من انتقادها لمعاهدة التحالف واتفاق التطبيع المبرم بين «إسرائيل» والإمارات قبل اجتماع تعقده الجامعة العربية في القاهرة، لمناقشة الاتفاق، في محاولة لرصد الدعم العربي المناهض للتطبيع دون مواجهة مباشرة مع الإمارات. ولم يتضمن مشروع قرار قدّمه المندوب الفلسطيني دعوة للتنديد بالإمارات أو التحرك ضدها بسبب الاتفاق، الذي توسطت فيه الولايات المتحدة. وذكر مشروع القرار الفلسطيني الذي سيناقشه وزراء الخارجية العرب، أن الإعلان الثلاثي بين إسرائيل والولايات المتحدة والإمارات "ليس من شأنه الانتقاص من الإجماع العربي على القضية الفلسطينية، القضية المركزية بالنسبة للأمة العربية جمعاء، ودعم كافة الدول الأعضاء لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حق تقرير المصير وتجسيد دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشرقية".

وأضاف أن "الإعلان الثلاثي ليس من شأنه تغيير الرؤية العربية المبدئية القائمة على أن الطريق الوحيد لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، هو حلّ الدولتين على حدود عام 1967، على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والقانون الدولي".

وتختلف هذه اللهجة بشكل ملحوظ عن لهجة محمود عباس، الذي وصف مكتبه في 13 آب الاتفاق بأنه "خيانة" و"طعنة في ظهر القضية الفلسطينية"، حيث ترفض القيادة الفلسطينية أيّ تطبيع للعلاقات بين «إسرائي» والدول العربية قبل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة عام 1967.

وقد أفشل "المحور الإماراتي" في جامعة الدول العربية إصدار مشروع قرار فلسطيني رافض للاتفاق الثلاثي الأميركي – الإسرائيلي – الإماراتي، في اجتماع وزراء الخارجية العرب، بسبب عدم توافق الدول العربية عليه؛ ما اعتُبر فلسطينيًا دعوة للتطبيع مع «إسرائيل» وانقلاباً على مبادرة «السلام» العربية. وعملت الإمارات جاهدة، بالتعاون مع الدول العربية الداعمة لاتفاق التحالف الإماراتي – الإسرائيلي، مثل السعودية والبحرين ومصر، على إسقاط مشروع القرار الذي يدين الاتفاق، على الرغم من تخفيف من حدّة اللهجة الفلسطينية فيه.

وأكد السفير المناوب لفلسطين في جامعة الدول العربية، مهنّد العكلوك، أنه "كان هناك إصرار من دولة فلسطين على نقطة واحدة وهي: إدانة الخروج على مبادرة السلام العربية". ونقلت صحيفة "العربي الجديد" عن مصادر دبلوماسية رفيعة أنه "كان واضحاً أن وزير الخارجية الفلسطيني، رياض المالكي، لديه تعليمات صارمة من الرئيس محمود عباس بأن لا يتنازل عن هذه النقطة"؛ وأوضح أن "الدول العربية، وعلى رأسها الإمارات والبحرين ومصر، سعت جاهدة على مدار ساعتين لإسقاط هذه النقطة، ممّا دفع المالكي للقول أمام رؤساء الخارجية المجتمعين: لديكم اقتراحان؛ إما تعليق الاجتماع لساعات أو أيام حتى يتم التوافق، أو تسقطوا البند من جدول الأعمال، وبالتالي عندما رفضوا التعليق تم إسقاط البند، أي أن مشروع القرار الفلسطيني قد سقط"؛ وأضاف أنه "كان هناك بند فرعي على جدول أعمال المجلس سيُبحث تحته البيان الثلاثي الإماراتي – الإسرائيلي – الأميركي"؛ وأوضح أن فلسطين طلبت بأن تكون مناقشة البند تحت عنوان "بحث تداعيات اتفاق التطبيع على القضية الفلسطينية، ومبادرة السلام العربية".

من جانبه، قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أحمد مجدلاني، إن إسقاط مشروع القرار الذي قدّمته فلسطين، بشأن إدانة العلاقات الإماراتية الإسرائيلية "تشريع عربي رسمي للتطبيع"، وشدّد على أن "ما جرى واضح ومتوقع؛ فالتحالف الداعم للإمارات هو الأقوى في جامعة الدول العربية والأكثر تأثيراً".

وقال الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية حسام زكي، إن وزراء الخارجية اسقطوا مشروع قرار فلسطيني بإدانة التطبيع مع"إسرائيل"لغياب التوافق؛ وأضاف : أن الجانب الفلسطيني آثرعدم صدور قرار منقوص حول رفض التطبيع مع "إسرائيل".

العودة إلى تفاهمات تثبيت التهدئة في غزة

تمّ التوصل إلى اتفاق تهدئة بين «إسرائيل» و«حماس»، بعد حوالي 600 حريق، أدّت لاحتراق حوالي 5500 دونم بغلاف غزة. وأعلن السفير محمد العمادي، رئيس اللجنة القطرية

لإعادة إعمار غزة، عن نجاح الجهود الكبيرة والاتصالات التي أجراها بين الأطراف للوصول لاتفاق تهدئة، ووقف التصعيد في غزة؛ وعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل التصعيد، تمهيداً لتنفيذ عدد من المشاريع التي تخدم أهالي قطاع غزة، وتسهم في التخفيف من آثار الحصار المفروض عليهم منذ سنوات.

وأوضح العمادي أن إعلان التوصل لاتفاق التهدئة جاء بعد اتصالٍ هاتفي بين نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنيّة، الموجود حالياً خارج غزة، استكمالاً للحوارات التي تمّت بين السفير العمادي وبين قيادة حماس بغزة، سعياً من دولة قطر لاحتواء الأوضاع الراهنة وتجنيب سكان قطاع غزة ويلات الحروب، وتشديد الحصار؛ وقال العمادي: "إن قيادة حماس في غزة كانت على قدرٍ عالٍ من المسؤولية، حتى توصلنا لهذا الاتفاق، مراعاة للظروف والأوضاع الصعبة التي يعيشها سكان القطاع، خاصة في ظل انتشار فيروس كورونا في قطاع غزة".

من جهتها، أعلنت سلطات الاحتلال عن فتح معبر كرم أبو سالم التجاري الوحيد جنوبي قطاع غزة أمام حركة البضائع، بما في ذلك الوقود، وإعادة مسافة الصيد إلى 15 ميلاً بحريًا.

وتقضي التفاهمات بتمديد دفعات المنحة القطرية، فيما التزمت سلطات الاحتلال بتحويلها في موعدها. بالمقابل، تلتزم حركة حماس بوقف إطلاق البالونات الحارقة والمفخّخة من القطاع باتجاه المستوطنات الإسرائيلية، إضافة إلى وقف نشاطات وحدة الإرباك الليلي؛ وأن التفاهمات تشمل الموافقة على بنود بضمانات قطرية وسقف زمني محدّد، وتشمل "إمداد وتشغيل خط كهرباء، وإمداد محطة توليد الكهرباء بخط غاز إسرائيلي تدفع قطر ثمنه من المنحة".

كما تشمل التفاهمات "إدخال كل المستلزمات الطبية لمواجهة وباء كورونا، والشروع بتنفيذ مشاريع في المدن الصناعية بغزة لتخفيف البطالة في القطاع".

ونقل الموقع الإلكتروني لصحيفة "يديعوت أحرونوت" (وانيت)، عن مصادر في الحكومة الإسرائيلية، قولها: "تم التوصل إلى تفاهمات بين حماس وقطر بخصوص الأزمة مع إسرائيل".

وبحسب المصادر، فإن "القطريين سيحوّلون دفعات المنحة عن الشهرين الماضيين، إضافة إلى منحة لمواجهة فيروس كورونا في غزة؛ بينما تعيد إسرائيل فتح معبر كرم أبو سالم بالكامل، وفتح منطقة الصيد".

من جهته، أكد عضو المكتب السياسي لحركة حماس، خليل الحيّة، أن حركته لم تتوصل إلى اتفاق جديد مع سلطات الاحتلال ، وإنما قامت بتثبيت التفاهمات السابقة، موضحاً أن فضائل المقاومة كانت قد اتخذت قراراً منذ بداية العام الجاري بالضغط على الاحتلال بكل الوسائل من أجل فك الحصار؛ وقال إن الحركة توصلت إلى تفاهمات مع الوسيط القطري "على تنفيذ الاتفاقات السابقة بكل مكوّناتها، خاصة ما يخص الماء والكهرباء والتصدير، والعمّال والتجّار".

وأكد الحيّة أن الاحتلال وافق على مضاعفة المنحة القطرية لقطاع غزة هذا الشهر، حيث سيدخل ما يزيد عن 30 مليون دولار من المنحة القطرية للقطاع، وأوضح أن "الأسر المتضررة من جائحة كورونا ستستفيد من المساعدات بمبلغ 100 دولار لكلّ اسرة"؛ مقدراً عدد الأسر المتضرّرة من كورونا بـ17 ألف أسرة».

ولفت إلى أن قطر وعدت بتجديد وزيادة المنحة لدورة جديدة، وأكد "سنرفع نسبة صرف الرواتب لموظفي غزة إلى 50% بحد أدنى 1400 شيكل". كما سيستفيد طلاّب الجامعات والجامعات الفلسطينية بغزة بمبلغ مليون دولار.

وشدّد الحيّة على أن "فصائل المقاومة في غزة أمهلت الاحتلال مدّة شهرين لتنفيذ التفاهمات السابقة. وإذا لم يلتزم الاحتلال فإنها ستعود لخوض جولات أخرى بالبالونات وغيرها".

من جانبها، رحّبت الأمم المتحدة بما وصفته اتفاق "تخفيف حدّة التوتر"، الذي تمّ التوصل إليه بين «حماس» و«إسرائيل» بوساطة قطرية، لاحتواء التصعيد في قطاع غزة.

ودعت المنظمة الدولية إلى ضرورة احترام حقوق الإنسان والحقوق الأساسية لمليوني فلسطيني يعيشون في القطاع. ورحّب المقرّر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض المحتلة عام 1967، مايكل لينك، بالاتفاق؛ وقال في بيان صدر عنه: "غزة ليست بحاجة إلى حلول

موقتة، بل لإنهاء الحصار وتزويد القطاع بالأدوات اللازمة للتنمية الاقتصادية وتقرير المصير... الفقر يترسخ في غزة بسبب الحصار المستمر منذ 13 عاماً. وهذا يرتقي إلى عقاب جماعي لجميع سكان القطاع".

وأضاف: "بدلاً من اتخاذ خطوات ذات مغزى لإنهاء الحصار المفروض على غزة للتخفيف على المدنيين، حافظت إسرائيل على إحكام قبضتها... لم نعد على حافة أزمة إنسانية، إننا في خضم الأزمة... هذه كارثة من صنع الإنسان؛ لكن يمكن عكسها بسرعة إذا وجدت الإرادة السياسية".

وقد بدأت فروع بنك البريد في قطاع غزة صرف المنحة القطرية للأُسر المتعفّفة، بواقع 100 دولار لـ 100 ألف أسرة متعفّفة، وسط اتخاذ إجراءات احترازية للوقاية من فيروس "كورونا"؛ لتبدأ بعدها عملية صرف المساعدة النقدية لـ 70 ألف من العائلات المتضرّرة بسبب فيروس كورونا، بواقع 100 دولار لكل عائلة.

من جهة أخرى، التقى المبعوث القطري محمد العمادي بمسؤولين من شركة الغاز "ديلك" الإسرائيلية لبحث خطط لمد خط أنابيب للغاز الطبيعي إلى غزة، بحسب بيان صادر عن لجنة إعمار غزة التي يرأسها العمادي؛ و يبدو أن مثل هذا الاجتماع الرسمي بين المبعوث القطري وشركة الغاز الإسرائيلية سيكون الأول منذ اقتراح خط أنابيب الغاز لأوّل مرّة في عام 2015.

يمكن أن ينقل خط الأنابيب ما يصل إلى مليار متر مكعب (35 مليار قدم مكعب) من الغاز من النقب إلى غزة كل عام، مما يسمح ببناء وتشغيل محطات الطاقة المحلية، التي من شأنها أن توفّر ما يقرب من جميع احتياجات الطاقة في غزة.

وتوجد خطط لخط الأنابيب منذ عام 2015، لكنها تعرقلت مراراً بسبب العنف عبر الحدود والاعتبارات السياسية من كلا الجانبين.

تطرّق المحلّل العسكري في صحيفة "يديعوت أحرنوت"، رون بن يشاي، إلى اتفاق وقف النار الأخير بين «إسرائيل» و«حماس» بوساطة قطرية. ورأى بن يشاي أن غياب اتفاقية طويلة الأمد وشاملة تُلزم كلا الطرفين "لن تساعد في هدوء مطوّل، ولن تكون هناك حتى هدنة".

وأضاف: "هناك نقص في الهيليوم في العالم. لكن في قطاع غزة ربما لديهم ما يكفي (في إشارة إلى البالونات الحارقة)، مستدركاً "الجولة التالية من البالونات هي مسألة وقت فقط".

وتابع بن يشاي: "تم الاتفاق على أن تجدّد إسرائيل إمدادات الوقود إلى قطاع غزة. ومن المرجّح أنه في هذه الأيام الحارّة، بدلاً من 4 ساعات من الكهرباء في المتوسط في اليوم، سيكون لدى سكان غزة ما يقرب من 20 ساعة كهرباء؛ هذه مسألة مهمة جدًا بالنسبة لهم؛ لكن لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت قطر قد امتثلت لمطلب آخر لحماس، و هو ضمان مساعدة مالية شهرية لمدة سنة أخرى على الأقل لسكان غزة".

حول ملف الأسرى والمفقودين، قال بن يشاي: "من المهم أن نلاحظ أنه طوال المفاوضات – بوساطة المخابرات المصرية أولاً، ثم بوساطة مصرية وقطرية في نفس الوقت – لم تبذل إسرائيل جهودًا جادّة لإعادة الأسرى الإسرائيليين من غزة.

وأضاف "كانت التفاهمات تدور حول إنهاء الجولة، ولم تكن الفرصة مناسبة للضغط على حماس بشأن هذه القضية"، مشيراً إلى أنه "تمّ ذكر قضية الجنود الأسرى أثناء المفاوضات ولكن لم تتم مناقشتها بعمق، ولم تكن هناك نية للوصول إلى أي نتائج، مستبعدا في الوقت ذاته أي تطوّر في هذا الشأن في أي وقت قريب".

مخطّط نتنياهو لتأجيل محاكمته

يسعى بنيامين نتنياهو إلى تأجيل مرحلة الإثباتات في محاكمته بقضايا فساد، وذلك عبر تشكيل لجنة مستقلة تبحث بـ"مخالفات" النيابة العامة وأجهزة التحقيق. ويأتي ذلك في أعقاب الدعوات التي أطلقها نتنياهو إلى تشكيل لجنة تحقيق مستقلة تبحث بـ"سلوك الادّعاء العام والمسؤولين في جهاز الشرطة" في ما يتعلق بالتحقيقات معه بقضايا فساد، معتبراً أن التحقيقات تمّت في ظل تضارب مصالح، ومشدّداً على منع المدعي العام الإسرائيلي السابق، شاي نيتسان، من إجراء تحقيقات في مخالفات محتملة.

وتشير تقديرات المصادر السياسية للقناة 12، إلى أن نتنياهو يعمل على تشكيل لجنة تحقيق أو فحص، تمهيداً للمطالبة بتأجيل افتتاح مرحلة الإثباتات في محاكمته، إلى حين توضيح هذه المزاعم؛ ولم يتضح بعد ما إذا كان نتنياهو يعمل على تشكيل لجنة برلمانية أم لجنة حكومية لهذا الشأن.

وبحسب المصادر، فإن نتنياهو يحاول استخدام المعلومات التي تم الكشف عنها أخيراً حول تضارب المصالح لدى أحد المحقّقين في قضية مساكن رئيس الحكومة، بالإضافة إلى الوسائل التي استخدمها المحقّقون للضغط على مستشاره الإعلامي السابق، نير حيفتس، وتحويله إلى "شاهد ملك".

وأضافت المصادر أن نتنياهو سيعمل على استخدام هذه المعلومات لتشكيل لجنة تحقيق، لتمنحه الحق بطلب تأجيل مرحلة الإثباتات في محاكمته، التي من المنتظر أن تنطلق في كانون الثاني المقبل، مدّعياً بذلك أنه "حتى يتم توضيح المزاعم المتعلقة بسوء إدارة التحقيقات – أودّ تأجيل بدء المحاكمة".

ونقلت القناة عن مصادر في الجهاز القضائي أن المحكمة عادة ما تقبل إثارة مثل هذه المزاعم من قِبل المتهم أثناء المحاكمة،على غرار إثارة شبهات حول "تلويث التحقيق"، حتى يتم توضيحها من قبل القضاة.

وشدّدت المصادر على أنه "حتى لو لم ينجح ذلك (تأجيل المحاكمة إلى حين التحقق من مزاعم نتنياهو)،سيعمل نتنياهو على استخدام هذه المسألة إعلامياً للتحريض على جهازي القضاء وإنفاذ القانون، طوال مدة محاكمته".

من جانبه، اعترض رئيس الحكومة البديل ورئيس حزب "كاحول لافان"، بيني غانتس، على الهجوم الذي شنّه نتنياهو على "أجهزة إنفاذ القانون وجهازي القضائي والشرطة"، وقال إن

"الهجمات الحادة من قبل الحكومة ضد جهاز تطبيق القانون تشكّل خطراً على الديمقراطية الإسرائيلية".

ويرى المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية، أفيحاي مندلبليت، أنه يتعذر على رئيس الحكومة ، بنيامين نتنياهو، أداء مهام منصبه، وذلك في ظل تضارب المصالح واستخدام نتنياهو لصلاحيات منصبه لمصلحته الخاصة.

جاء ذلك بحسب الصحافي في صحيفة "هآرتس"، حاييم ليفنسون، الذي أفاد ، أن مندلبليت أجرى في الساعات الأخيرة مشاورات مع كبار المسؤولين في الجهاز القضائي، حول ضرورة الإعلان عن تعذّر قيام نتنياهو بمهامه رئيسًا للحكومة.

ولفتت الصحيفة إلى أن مندلبليت يرى في الهجوم الذي شنّه نتنياهو على الجهاز القضائي والنيابة العامة وجهاز الشرطة، تعبيراً جلياً عن فكرة "تعذّر أداء المهام"، ويعتقد أنه (هجوم نتنياهو) يثير مسألة تضارب المصالح بين رئيس الحكومة ومتّهم بارتكاب جريمة جنائية.

وأشار إلى أن التصريحات التي صدرت عن مندلبليت في مؤتمر لنقابة المحامين ، بأنه لا يوجد ضرورة تستدعي الإعلان عن تعذّر نتنياهو عن القيام بمهامه رئيساً للحكومة، جاءت رداً على الجدل حول الضرورة الفنية لذلك، في ظلّ الجدول الزمني المكثّف لمحاكمة نتنياهو، بينما يدير شؤون الدولة.

وتجنّب مندلبليت حينها التطرق إلى ما يعتبره "تعذراً جوهرياً" عن قيام نتنياهو بمهامه كرئيس للحكومة، الناتج عن محاولة نتنياهو الإضرار بالمسؤولين المشاركين في التحقيقات معه، في مسعىً لإفشال الإجراءات المتخذة ضدّه.

نتنياهو يسعى لسنّ قانون الالتفاف على قرارات المحكمة العليا

يعتزم بنيامين نتنياهو سنّ قانون الالتفاف على قرارات المحكمة العليا، ويسعى إلى الحصول على دعم شريكه الائتلافي، حزب كاحول لافان"، لهذه الخطوة، حسبما ذكر المحلّل

السياسي في صحيفة "يسرائيل هيوم"، ماتي توخفيلد. وحسب توخفيلد، فإن تصريحات نتنياهو في اليومين الأخيرين، التي هاجم فيها الشرطة والنيابة العامة، كانت موجّهة إلى القياديين الثلاثة في "كاحول لافان" – رئيس الحكومة البديل ووزير الأمن، بيني غانتس، ووزير الخارجية، غابي أشكنازي، ووزير القضاء، آفي نيسانكورين. وأضاف أنه "من وراء الكواليس، وتحت غطاء كورونا ومحاكمة نتنياهو والمظاهرات ضده، يدور صراع سيحسم مصير المؤسسة السياسية كلها، وهذا صراع على قانون الالتفاف على المحكمة العليا في موضوع رئيس الحكومة البديل".

وتابع توخفيلد أن "نتنياهو بدأ يستسلم على ما يبدو لحقيقة أن التناوب مع غانتس (على رئاسة الحكومة) بات أقرب من أي وقت مضى، على الرغم من مناوراته للتهرب من ذلك".

واعتبر أنه "طالما أن الوضع الاقتصادي السيّئ مستمر، واتساع انتشار كورونا، ومرحلة الشهادات في محاكمته ستسيء لحملة الليكود الانتخابية، لن يتمكن نتنياهو من تطبيق محطة الخروج (إلى انتخابات مبكرة)التي أعدّها لنفسه في كانون الأول المقبل، ما يعني أن المصادقة على الميزانية، والمسارالمباشرنحو التناوب على رئاسة الحكومة، الذي سينزل فيه عن كرسي الحكم ويتحوّل إلى رئيس الحكومة البديل سيتحقق".

وأشار توخفيلد إلى أن "الأمر الذي لن يوافق نتنياهو التنازل عنه بأي حال، هو إمكانية أن ترفض المحكمة العليا تولّيه منصب رئيس الحكومة البديل، وتقرّر أنه على الرغم من القانون الذي صودق عليه، فإن مكانته أقرب إلى مكانة وزير مُلزم بالاستقالة لدى تقديم لائحة اتهام ضدّه".

وأضاف أن "المطلب الذي وضعه نتنياهو أمام غانتس بشكل قاطع، هو أنه من دون سن قانون الالتفاف على المحكمة العليا لن يكون هناك تناوب؛ وعلى ما يبدو أن غانتس يميل إلى الموافقة على ذلك؛ لكن نيسانكورين وأشكنازي يرفضان ذلك بشدة".

وحسب توخفيلد، فإنه تُطلق تسمية "محور مندلبليت" على أشكنازي ونيسانكورين، لأنهما يدافعان عن المستشار القضائي للحكومة، أفيحاي مندلبليت، وكذلك عن قيادة النيابة العامة والقضاة، الذين يهاجمهم نتنياهو ووزراء في الليكود. واعتبر توخفيلد أن "هذا الأمر يجعلهم محصّنين من الانتقادات"؛ مشيراً إلى أن مندلبليت تولى منصب المدّعي العام العسكري عندما كان أشكنازي رئيساً لأركان الجيش.

نتنياهو يسعى لفرض إغلاق شامل لتقييد المظاهرات ضدّه

يقدّر أعضاء في المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر لمواجهة كورونا (كابينيت كورونا)، أن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بسعى إلى الإعلان عن إغلاق شامل لفترة محدودة في أنحاء «إسرائيل»، بحلول نهاية الشهر الحالي، فيما يظهر بداية صراع قوى داخل الكابينيت، على خلفية موقف وزراء حزب "كاحول لافان" بمنع فرض إغلاق شامل، حسبما أفاد المحلّل العسكري في صحيفة "هآرتس"، عاموس هرئيل.

وقد بدأ فرض إغلاق ليلي لمدة أسبوع، في 40 بلدة ومدينة "حمراء"، يوجد فيها انتشار واسع نسبياً لفيروس كورونا. ويشمل الإغلاق تعطيل الدراسة فيها. ويكرّر نتنياهو في تصريحاته في الفترة الأخيرة الحديث عن احتمال أن تضطر الحكومة إلى الإعلان عن إغلاق شامل لاحقاً، إلى جانب قوله إنه سيعمل على استنفاذ خطوات محتملة أخرى.

ونقل «هرئيل» عن مصادر في (كابينيت كورونا) قولها إن نتنياهو يعتبر أنه لن يكون بالإمكان خفض عدد الإصابات بالفيروس، التي تصل حالياً إلى أكثر من 3000 يومياً، من دون العودة إلى إغلاق شامل لعدة أسابيع.

وقال عدد من المشاركين في اجتماعات الكابينيت، وبينهم خبراء، إن ثمّة اعتباراً آخر لفرض إغلاق شامل ولا يتحدث وزراء حزب الليكود عنه، وهو تقييد المظاهرات الاحتجاجية ضد

نتنياهو، التي تطالبه بالاستقالة، ومواقعها المركزية مقابل مقرّ إقامته الرسمي في القدس ومنزله الخاص في قيساريا.

ورجّح «هرئيل» أن المحكمة العليا لن تمنع تنظيم مظاهرات حتى خلال إغلاق شامل، وذلك استنادا إلى قرارات سابقة للمحكمة. لكن وضعاً كهذا سيضع مصاعب أمام قسم من المحتجّين للوصول إلى مكان المظاهرة.

وهناك عتبار آخر لفرض إغلاق شامل في نهاية الشهر الحالي، يتعلق بسفر نتنياهو إلى واشنطن لحضور مراسم توقيع اتفاق التحالف وتطبيع العلاقات بين «إسرائيل» والإمارات، في 15 أيلول الجاري. ورأى هرئيل أنه ليس معقولاً أن يسمح نتنياهو لنفسه بالسفر إلى واشنطن فيما إسرائيل تخضع لإغلاق.

وطُرحت خلال المشاورات في الأيام الأخيرة عدة أفكار، بينها فرض قيود صارمة عشية رأس السنة اليهودي، في 18 الشهر الجاري، لفترة قصيرة، أو الانتقال إلى إغلاق لفترة أطول. ويقضي اقتراح آخر بتعطيل الدراسة طوال فترة الأعياد اليهودية التي تستمر الى التاسع من تشرين الأول المقبل،وتشمل يوم الغفران وعيد العرش أو المظلة. وصرّح مدير عام وزارة الصحة، البروفيسور حيزي ليفي، أن قيوداً أشد خلال هذه الأعياد "لا يمكن منعها".

مشروع قانون بالكنيست لمنع نتنياهو من تولي الرئاسة الإسرائيلية

تقدّم أعضاء من حزب "هناك مستقبل" الذي يتزعمه يائير لابيد، وحليفه موشيه يعلون زعيم حزب تيلم، بمشروع قانون أمام الكنيست للتصويت عليه لمنع أي شخص يواجه لوائح اتهام جنائية من الترشح للرئاسة.

وذكرت صحيفة "معاريف" أن الهدف من القانون بحد ذاته هو "بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الحالي". وتسعى بعض الجهات الإسرائيلية للتوصل مع نتنياهو لإبرام صفقة بالتنازل عن منصبه مقابل أن يصبح رئيسًا لإسرائيل.

شنكر يؤكد تأجيل ضمّ الضفة الغربية

أكد مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى، ديفيد شنكر، أن ضم سلطات الاحتلال أراضي في الضفة الغربية المحتلة قد تأجل في الوقت الراهن وفق البيان الأميركي – الإماراتي – الإسرائيلي الصادر يوم 13 آب الماضي. وقال شنكر، حول حقيقة الموقف الأميركي بشأن الاستيطان: "نعم ، ماذا يقول نص البيان؟ يقول توقف الضم الآن وفق نصّ البيان الذي صدر عن البيت الأبيض (13 آب 2020)، لإعطاء السلام فرصة والاستفادة من تخفيف التوتر في المنطقة" ومواجهة "العدو المشترك"، في إشارة إلى إيران.

ويقول نصّ البيان بشأن ضم الأراضي المحتلة: "وسوف تعلّق إسرائيل إعلان سيادتها على المناطق المحددة في رؤية الرئيس (دونالد ترامب) للسلام (خطة صفقة القرن)، وتركّز جهودها الآن على توسيع العلاقات مع البلدان الأخرى في العالم العربي والإسلامي".

يُذكر أن خطة ترامب للسلام، المعروفة باسم "صفقة القرن"، تعطي سلطات الاحتلال الحق في ضم أكثر من 30% من الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك كل المستوطنات في الضفة الغربية والمنطقة "ج" ومنطقة الأغوار.

وقد حذّرت صحيفة "معاريف" من تدخلات جاريد كوشنر في السياسة الخارجية الإسرائيلية، مشيرة إلى أنه يراكم المزيد من القوة، الأمر الذي يمنحه الكثير من التأثير في علاقات بنيامين نتنياهو مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

وذكر الكاتب الإسرائيلي، شلومو شمير، في مقال له في صحيفة "معاريف"، أن هناك نقطة ضعف ظهرت في اتفاق التطبيع بين إسرائيل والإمارات.

وأضاف أن ما برز في الأيام التالية للاتفاق كان حقيقة أن كوشنر أصبح شخصية مركزية في السياسة الخارجية الإسرائيلية، وفي موضوع اختراق طريق العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج ودول عربية أخرى".

وحذّر الكاتب الإسرائيلي من أن الحضور المركزي لكوشنر هو أمر محمّل بالمخاطر، مستدركاً أن اتفاق التطبيع مع الإمارات هو إنجاز سياسي مهم ومثير ، ولا جدال في ذلك؛ ولكن هذا إنجاز أعدّت بُنيته التحتية في السنوات الأخيرة بشكل خفي من جانب محافل إسرائيلية،ولا يزال مسموحاً لكوشنر أن ينال الحظوة على الاتفاق،وأن يصفه كإنجاز أمريكي".

وبحسب "معاريف"، فإن "الشكل الذي نجح كوشنر به في استخدام الاتفاق كوسيلة للوصول إلى مكانة محفل مركزي في مجال السياسة الخارجية لإسرائيل في الشرق الأوسط، يجب أن يُشعل أضواء حمً في تل أبيب".

وأضافت: "يريد كوشنر مصلحة إسرائيل، ولكن توجد له أجندة شخصية، وإسرائيل ليست في رأس جدول أولوياته، ولا حتى في المكان الثاني. وليس سراً أن كوشنر يسعى لنيل قدرة وصول لمخزون مليارات الدولارات في السعودية ودول الخليج".

ونبّهت الصحيفة إلى أن كوشنر، وحتى قبل أن يفوز دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة، "غازل مسؤولين سعوديين وطوّر معهم علاقات؛ وهو الذي بادر لصفقة السلاح الكبرى التي وقّعت بين الولايات المتحدة والسعودية".

وذكرت أن "كوشنر لم يهجر تماماً خطة السلام (صفقة القرن) التي عمل عليها ثلاث سنوات، ولكنه لا يتحدث عنها. ويبدو أنه اكتشف أن العمل على اتفاقات تطبيع بين إسرائيل ودول الخليج هو طريق مريح أكثر من الدفع إلى الإمام بخطة سلام مركّبة".

والأهم من ناحية مستشار ترامب، هو "أن اتفاق تطبيع كهذا يُنتج صفقة سلاح مع الولايات المتحدة. وإذا كان كوشنر يتحدث عن دولة عربية أخرى ستعقد اتفاق تطبيع مع إسرائيل، فيبدو أنه يأخذ بالحسبان قبل كل شيء أن الاتفاق سيؤدّي لصفقة سلاح".

ونبّهت "معاريف" إلى أن "من ينبغي أن يحذر من تعزيز مكانة كوشنر كمحفل مركزي في السياسة الإسرائيلية في الشرق الأوسط، هو رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو؛ فإذا ما فاز ترامب في

انتخابات الرئاسة وبقي أربع سنوات أخرى في البيت الأبيض، فإن كوشنر الذي يراكم من القوة، يمكنه أن يؤثر كثيراً على علاقات نتنياهو مع الرئيس الأمريكي".

50 معتقلاً بالضفة بينهم أسرى محرّرون ونوّاب من حماس

شنت قوات جيش الاحتلال حملة مداهمات وتفتيشات في مناطق مختلفة بالضفة الغربية، تخلّلها اعتقال عدد من المواطنين، بينهم أسرى محرّرون وأعضاء ونوّاب عن حركة حماس.

وأفاد نادي الأسير عن مداهمات في مناطق مختلفة بالضفة تخلّلها اعتقال 50 مواطناً غالبيتهم من الأسرى المحرّرين، حيث تركزت المداهمات والاعتقالات في محافظات: الخليل، ورم الله، وبيت لحم، وفي محافظة الخليل.

مخطّط إسرائيلي – إماراتي لإنشاء قاعدة استخباراتية في جزيرة يمنية

نقلت قناة "كان" عن مجلة "انتليجنس أون لاين" الفرنسية، قولها إن "إسرائيل والإمارات تخطّطان لإقامة قاعدة استخبارية في جزيرة سقطرى اليمنية، الواقعة عند باب المندب". وأشارت المجلة إلى أن وفدًا إسرائيليًا – إماراتيًا زار هذه الجزيرة في الثامن والعشرين من الشهر الماضي،رغم معارضة في صفوف المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات، والذي يحكم هذه الجزيرة منذ 20 حزيران الماضي؛ وأضافت أن ابوظبي مارست، بُعيد التوصل إلى اتفاق التطبيع مع «إسرائيل» في الثالث عشر من الشهر الماضي، ضغوطًا على المجلس الانتقالي الجنوبي، ليوافق على إقامة هذه القاعدة؛ ونقلت المجلة عن بعض المصادر قولها إن "الولايات المتحدة بصدد نشر وسائل استخباراتية في هذه الجزيرة لمراقبة إيران".

حلّ القضية الفلسطينية مقابل التطبيع مع إسرائيل

أفادت وسائل الإعلام العبرية أن ملك السعودية سلمان اتصل بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب، لمناقشة التطبيع مع «إسرائيل». وقالت القناة الـ12 العبرية، إن الملك سلمان أكد لترامب

أن "السعودية تريد أن تكون جزءًا من عملية التطبيع مع إسرائيل، لكن بعد حلّ القضية الفلسطينية".

وقال سلمان لترامب: "نحن مُلزمون بحلّ القضية الفلسطينية على أساس حلّ الدولتين، ومبادرة السلام العربية".

وأعرب ترامب عن أمله في أن تحذو دول أخرى حذو الامارات، وتقوم بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، ورحّب بقرار الرياض السماح للرحلات الجوية بين الإمارات وإسرائيل".

وأشير إلى أن الإدارة الأمريكية قد مارست خلال زيارة كوشنير للرياض، ضغوطاً على السعودية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل".

من جهته، بحث ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، آفاق عملية «السلام» في المنطقة، مع كبير مستشاري الرئيس الأمريكي، غاريد كوشنر؛ جاء ذلك خلال استقبال بن سلمان لـ كوشنر في العاصمة السعودية، الرياض، وفق ما نقلت وكالة الأنباء السعودية (واس).

وجرى خلال اللقاء بحث الشراكة بين البلدين، وأهمية تعزيزها في المجالات كافة، خصوصاً بما يحقّق الأمن والاستقرار في المنطقة، وما يضمن تعزيز الأمن والسلم الدوليين. كما تم بحث آفاق عملية «السلام» في المنطقة وضرورة استئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لتحقيق «السلام» العادل والدائم.

غانتس يروّج لبناء 5000 وحدة استيطانية جديدة بالضفة

ذكرت القناة 12 العبرية أن وزير الجيش ورئيس الحكومة –البديل– بني غانتس، طلب من بنيامين نتنياهو دعوة المجلس الأعلى للتخطيط والبناء للانعقاد، وذلك للموافقة على بناء وحدات استطانية جديدة في الضفة الغربية. وبحسب القناة، بعد تجميد دام 6 أشهر، طلب غانتس من نتنياهو أن يجتمع المجلس ويوافق على بناء 5000 وحدة استطانية جديدة، حيث سيتم بناء بعض الوحدات في الكتل الاستيطانية الكبرى. وأشارت القناة العبرية إلى أن غانتس

يروّج لبناء مئات الوحدات في مناطق خارج الكتل الرئيسية، مثل نوكديم وبيت إيل وشيلو وجنوب جبل الخليل.

أحزمة استيطان صناعية

تحيل التقارير بشأن «الحزام الصناعي الجديد»، الذي تعتزم دولة الاحتلال إقامته على أراضي قريتي شوفة وجبارة (قضاء طولكرم)، وربطه بأراضي مدينة الطيبة في المثلّث، بشكل تلقائي إلى حزام صناعي استيطاني آخر قريب من المكان نفسه الذي تسمّيه دولة الاحتلال متنزّه "نيتسني شالوم"، (براعم السلام)؛ فيما يُطلَق على المستوطنة الأصلية التي يتبع لها هذا المتنزّه اسم "نيتسني عوز"، وتعني "براعم الشجاعة".

وتأتي الإحالة لمن يعرف الطبيعة الجغرافية للمنطقة المتاخمة للخط الأخضر من جانبيه، لتّتجه أيضاً شمالاً إلى منطقة وادي عارة،حيث أقام الاحتلال بداية، في الثمانينيات، مستوطنتي كتسير وحريش،على جانبي الخط الأخضر وفق مخطّط شارون المعروف بمخطّط النجوم السبع، وغايته محو الخط الأخضر كلياً وطمس معالمه ببلدات تقع على طرفي الخط الأخضر، للدلالة على صعوبة الانسحاب منها لاحقاً.

والإحالة إلى وادي عارة هي للتأشير إلى منطق احتلالي جديد،يقوم على ترسيخ حزام استيطان صناعي يُشرك فيه، بغير إرادتهم، سكان فلسطينيون من الداخل عبر إتباع أراضيهم المتاخمة للحدود الشرقية من الخط الأخضر، أو ما يُعرف أحياناً بخط التماس، بحزام استيطاني صناعي هجين، فيه أراضٍ لفلسطينيين من الداخل، وأراض فلسطينية منهوبة لصالح المستوطنات، وقوى عاملة من الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما يخدم الاحتلال ويكرّس مناطق رمادية بين ما قبل النكبة والرابع من حزيران وما بين ما بعد النكسة واحتلال الضفة الغربية عام 1967.

لكن الإحالة لا تقف هنا عند تشويه سرقة الأرض وطمس معالمها، إذ أقامت دولة الاحتلال 17 منطقة صناعية في الضفة الغربية تقوم على ما لا يقل عن 7000 دونم تمّت مصادرتها بطرق

مختلفة، لا يُستغلّ منها فعلياً للصناعة أكثر من 40 في المائة؛ لكن الإعلان عنها كلها مناطق صناعية يكرس إبقاءها بأيدي دولة الاحتلال، كمحرّك اقتصادي لجلب الصناعات والشركات إلى مستوطنات الضفة الغربية المحتلة، وعلى أثرها المستوطنين للسكن والعمل فيها، بعدما ذهبت الحاجة إلى شعار حكومات الاحتلال في أوائل التسعينيات، "إعمل في تل أبيب واسكن في أريئيل".

هذا النشاط الاستيطاني يؤكد أن عقيدة "الضم"، سواء كان معلناً أم لا، إلى زوال. بل إن الأنكى من ذلك أن يروّج الاحتلال لاحقاً بأن هذه "الأحزمة الاستيطانية الصناعية" هي معاقل للتعايش الفلسطيني الإسرائيلي، بعد أن تسرق الأرض من أصحابها وتحوّلهم إلى أُجراء فيها تحت رحمة الاحتلال.

بينت يقفز في استطلاعات الرأي ليكون بديلاً لنتنياهو

أظهر استطلاع رأي للقناة 12 العبرية أن تحالف "يمينا" بزعامة نفتالي بينيت، يواصل "القفز"، برصيد 19 مقعدًا. و اعتبر المحلّلون الإسرائيليون من خلال هذه النتائج بأن الحزب اليميني "يستمر في تقديم نفسه كبديل عن يمين نتنياهو"، لكونه يُشكّل ثاني أكبر حزب في معسكر اليمين ؛ورغم أن "يمينا" ينتمي لمعسكر اليمين كما نتنياهو، إلا أنه لا يُشارك بالحكومة برئاسته.

ويتصدّر حزب نتنياهو "الليكود"، وبفارق كبير عن «يمينا»، بـ 31 مقعدًا، بحسب الاستطلاع. وقد حظيت مسألة أهلية بينيت لمنصب رئيس الحكومة، بتأييد نسبة 28%، مقارنةً بنتنياهو، الذي حصل على نسبة 37٪، بفارق 9٪ فقط بينهما.

واعتبر 18% من المُستطلعة آراؤهم أن رئيس الحكومة البديل ووزير الأمن غانتس (زعيم كحول لفان)، هو أهلٌ ليصبح رئيساً للحكومة.

وبالمقارنة مع بينيت، حصل رئيس المعارضة يائير لبيد (زعيم حزب 'يش عتيد') على نسبة 16٪، بأنه أهل لتولّي المنصب.

ومنح الاستطلاع حزب لبيد 15 مقعداً مع لبيد؛ أما إذا ترأسه عضو الكنيست عن الحزب عوفر شيلح، فإنه سيتراجع إلى 13 مقعدا.

وكان شيلح قد طالب لبيد لإجراء انتخابات تمهيدية لرئاسة الحزب، مُعرباً عن استعداده للترشح فيها.

ولا تزال "القائمة المشتركة" في الكنيست مستقرة، وحصلت بالاستطلاع على 15 مقعدًا. أما حزب "كحول لفان"، فسيحصل على 11 مقعدًا، فيما سيحصل «إسرائيل بيتنا» 8 مقاعد، «وشاس» و«يهودوت هتوراه» 7 مقاعد، و«ميرتس» 6 مقاعد؛ وهناك أحزاب لن تمر، بحسب الاستطلاع، في نسبة الحسم: وهي حزب العمل و"ميرتس"، و«البيت اليهودي» و"غيشر".

دعوة لعقد لقاء للفصائل الفلسطينية في موسكو

جدد ميخائيل بوغدانوف، نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، دعوة روسيا للفصائل الفلسطينية لإجراء حوار وطني شامل في موسكو، مؤكداً أهمية توحيد الصف الفلسطيني وتجسيد الوحدة الوطنية الفلسطينية الشاملة.

وأعلن عضو المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق، عن لقاء سيُعقد نهاية الشهر الجاري في العاصمة الروسية موسكو، مشيرًا إلى أنه سيركّز على موضوع المصالحة والوحدة الوطنية.

وفد من تشاد يبحث مع نتنياهو تطوير العلاقات الثنائية

وصل وفد من تشاد إلى «إسرائيل»، بقيادة رئيس مجلس الوزراء الأمني، نجل الرئيس التشادي إدريس ديبي، و مستشار الأمن القومي ومسؤولين في المجال الاستخباراتي.

وذُكر أن الوفد ناقش مع بنيامين نتنياهو ومسؤولين إسرائيليين تطوير العلاقات بين البلدين؛ يُشار إلى أن اتفاقية اعتراف ثنائي وقّعت بين الجانبين في عام 2019 بعد قطيعة دامت ما يقرب من 50 عاماً، وذلك خلال زيارة بنيامين نتنياهو إلى نجامينا.

ومن جهتها، نفت وزارة الخارجية التشادية بشكل قاطع أي خطة لافتتاح بعثة دبلوماسية لها في القدس المحتلة.